

بلاغ

في أواخر شهر حزيران ٢٠٠٤ انعقد اجتماعاً موسعاً للهيئة القيادية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا - يكي تي - جرى خلاله تقييم لمرحلة ما بعد /١٢/ آذار في القامشلي وامتداداتها في دمشق وحلب وتبعاتها في مختلف المناطق ذات الغالبية الكردية، وكذلك انعكاساتها على الساحة الوطنية بوجه عام، حيث توصل الاجتماع إلى أهم التوجهات والقرارات التالية :

أ - إن المسؤولية في وقوع الحدث في /١٢/ آذار المنصرم وتبعاته تقع على عاتق السلطات وخصوصاً إقدامها على إطلاق الرصاص الحي على جموع المدنيين العزل مما أدى إلى سقوط عشرات الجرحى والشهداء تلتها حملات عشوائية من الاعتقال الكيفي وممارسة التعذيب طالت أكثر من ألفي إنسان كردي من مختلف الأعمار والشرائح، وإن ما بدرت من قبل الجمهور الكردي - المغبون والمحتقن إزاء سلوكيات السلطة وسياساتها - كانت بمثابة ردود أفعال عفوية.

ب - الأداء المشترك لمجموع الأحزاب الكردية خلال الأحداث تلك، كان ايجابياً، خصوصاً وأن موقف تهدئة الأوضاع الذي انتهجته الحركة ميدانياً، كان متمسماً بالمسؤولية التاريخية، ولقد اكتملت صورتها الإيجابية مؤخراً بإجماعها على نيل الامتثال لمساعي فرض الحظر على نشاطها.

ج - إن المؤشرات والأجواء المخيمة تسير باتجاه المزيد من التصيق، وتغييب الحريات في البلاد، بعد أن كان ثمة ما يعرف بسياسة (غض النظر) حيال بعض الأنشطة والحراك الثقافي - السياسي وحق إبداء الرأي.

د - وجوب إيلاء أهمية أكثر لبناء ومواصلة علاقات الصداقة والتعاون مع مختلف النخب والفعاليات الوطنية والديموقراطية المعارضة في سوريا، وذلك على قاعدة التمسك الثابت بمبدأ الحوار، ونيل النزوع القومي الانعزالي، بغية التمهيد لتوفير مستلزمات عقد اجتماع وطني عام، الذي سبق وأن أكد عليه قرار الاجتماع الموسع السابق، والذي أهاب أيضاً بضرورة تكثيف الجهود لتأطير الحركة الكردية وفق برنامج الحد الأدنى، دفاعاً عن قضية شعبنا الكردي في سوريا وموجبات العمل الوطني الديمقراطي على ساحتنا الوطنية.

هـ - ثمن الاجتماع ما ورد في الحديث الذي أدلى به السيد رئيس الجمهورية لقناة الجزيرة، الذي نفى فيه وجود أيادٍ خارجية وراء الحوادث المؤسفة تلك، وكذلك تأكيد سيادته على أن القومية الكردية جزء أساسي من النسيج السوري وتاريخه، مشيراً إلى الغبن اللاحق بالأكراد المجردين من حق المواطنة بموجب ذلك القانون الاستثنائي الصادر منذ عام ١٩٦٢ الذي خصّ محافظة الحسكة.

و - حيا الاجتماع البرلمانين الكرد الأربعة (ليلى زانا ورفاقها) الذين أمضوا أكثر من عشرة أعوام في سجون تركيا، وتم الإفراج عنهم مؤخراً، بعد أن اتخذت حكومة أنقرة قرارها بالسماح باللبث باللغة الكردية عبر الإذاعة والتلفزيون الرسمي (TRT) وذلك بمثابة خطوة ايجابية على طريق تناول حل سلمي وديموقراطي للقضية الكردية في تركيا، ومشيراً إلى أهمية العلاقات الأخوية مع الأحزاب والفعاليات الكردستانية على قاعدة من المسؤولية واحترام خصوصية أوضاع كل جزء وطرف. كما بحث الاجتماع استكمال الأعمال التحضيرية الجارية لعقد المؤتمر العام للحزب في إطار وقت مناسب جرى تداوله.

وحيا الاجتماع جموع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي في البلاد ومن بينهم المعتقلين الكرد، منهم عضو الهيئة القيادية لحزبنا الرفيق محمود علي محمد (أبو صابر) وإبراهيم عيدو نعان، والمحامي لقمان بوبو وجميع مناضلي شعبنا الكردي في سوريا وقضية الدفاع عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أواخر حزيران ٢٠٠٤

الاجتماع الموسع

لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي)

